الشرطة المجتمعية

(ماهيتها، آلياتها، دورها في الحد من الجريمة، معوقاتها)

إعداد /

أ.م.د/ نديم محمد الترزي

أستاذ القانون الجنائي المشارك بأكاديمية الشرطة

2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ"

صدق الله العظيم

سورة آل عمران: الآية (104)

ملخص البحث

من الملاحظ في عصرنا الحالي أن المشكلات تزايدت وتعقدت، مما جعل مهمة الشرطة بأسلوبها التقليدي صعبة، وهذا ما جعل بعض الدول تبحث عن نظام أو أسلوب جديد للوقاية من الجريمة ومواجهتها، ومن هذه الأساليب أو الأنظمة نظام الشرطة المجتمعية، بغية تحقيق الأمن الشامل.

لذلك هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم الشرطة المجتمعية، وتحديد دورها في الحد من الجريمة ومكافحتها، مع إبراز أهمية المشاركات المجتمعية في تحقيق أمن واستقرار المجتمع.

وقد اشتمل هذا البحث على خمسة مطالب، تم تخصيص المطلب الأول منها للحديث عن مفهوم الشرطة المجتمعية، وتم تخصيص المطلب الثاني لمعرفة دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة ومكافحتها، وتم إفراد المطلب الثالث لبيان آليات بناء وتعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع، وفي المطلب الرابع تم استعراض تجارب مختلفة لتطبيق الشرطة المجتمعية في بعض الدول، مع مقترح بإمكانية تطبيقها في اليمن، وفي المطلب الخامس والأخير تم بيان معوقات الدور الاجتماعي للمؤسسات الأمنية.

وفي نهاية هذا البحث توصلت إلى عدد من النتائج، أهمها: عدم وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية، نظراً لغياب التشريعات التي تحدد دور مؤسسات المجتمع في مجال الشرطة المجتمعية، وعدم وجود معايير لقياس فاعليتها من عدمه. وكانت أهم توصيات هذه الورقة هي ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث المستفيضة عن الشرطة المجتمعية وفوائد وآليات تطبيقها، مع ضرورة الاستفادة من النماذج الناجحة في تطبيق نظام الشرطة المجتمعية، وإصدار قرار بإنشاء الشرطة المجتمعية ضمن الإطار العام للشرطة.

Abstract

It is noticeable Nowadays that the problems have increased and complicated, which made the task of police in the traditional way difficult, and this is what made some countries looking for a new system or method of crime prevention and response, including these methods or systems of the community police system, in order to achieve comprehensive security.

Therefore, this study aimed to know the concept of community police, and determine its role in the reduction and control of crime, while highlighting the importance of community participation in achieving security and stability of society.

This research included five demands, the first of which was devoted to talk about the concept of community police, the second request was devoted to the role of community police in reducing and combating crime, and the third request was singled out to demonstrate mechanisms for building and strengthening confidence between the police and society. Reviewing different experiences of the application of community policing in some countries, with a suggestion that it can be implemented in Yemen.

At the end of this research, I reached a number of results, the most important of which are: The lack of clarity of the concept of community police, due to the absence of legislation that determines the role of community institutions in the field of community police, and the lack of criteria to measure its effectiveness or not. The most important recommendations of this paper are the need to conduct extensive studies and research on community police and the benefits and mechanisms of their application, with the need to take advantage of successful models in the application of the community police system, and to issue a decision to establish community police within the general framework of the police.

مقدمة:

سعت العديد من الدول إلى إعادة صياغة مفهوم العمل الشرطي، وذلك بالانتقال به من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب المشاركة المجتمعية.

فالأسلوب التقليدي يجعل الشرطة غير قادرة تماماً على الوفاء بكل التزاماتها بدرجة عالية من الكفاءة بدون مساعدة المواطنين، لذلك فإن عليها تطوير عملها من خلال المشاركة المجتمعية.

وتهدف هذه الدول من تطبيق الشرطة المجتمعية إلى تجسيد العلاقة بين المجتمع والشرطة وتعزيز الثقة بينهم، والوقاية من الجريمة ومكافحتها وضبط مرتكبيها وحفظ الأمن العام وحماية الحقوق والحريات بمساعدة المجتمع.

فالشرطة المجتمعية جهاز شرطي مجتمعي، يسعى إلى تثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع من خلال التفاعل مع المجتمع وفعالياته، ولم تعد الشرطة هي المعنية الوحيدة بتطبيق النظام والقانون، بل أن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مساهماً فيه.

وبما أن مسؤولية الحفاظ على الأمن من واجبات المجتمع – إلى جانب الشرطة – فإنه يقع على عاتقه واجبات عديدة للحفاظ على أمنه واستقراره؛ فالشرطة مهما أُوتيت من وسائل، ومهما مُنحت من سلطات، إلا أنها لن تستطيع أن تؤدي واجبها على أكمل وجه بدون مشاركة المجتمع.

أولاً: مشكلة البحث.

تبرز مشكلة البحث في وجود فجوة حقيقية بين الشرطة والمجتمع؛ فالشرطة مهما أدت من مهام كبيرة، إلا أنها تظل قاصرة دون تعاون المجتمع ومؤسساته، كما أن إحجام بعض أفراد المجتمع عن مشاركة الشرطة في تأدية مهامها يؤدي إلى توسع هذه الفجوة.

ثانياً: أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أهمية المشاركة المجتمعية مع الشرطة في الحد من الجريمة ومكافحتها، فالعلاقة القوية بين الشرطة والمجتمع ستنعكس إيجاباً في الحد من الجريمة ومكافحتها، وتحقيق الأمن والاستقرار الذي ينشده المجتمع.

ثالثاً: أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان تعريف الشرطة المجتمعية وأهميتها وأهدافها.
2. تحديد دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة ومكافحتها.
3. إبراز أهمية المشاركات المجتمعية في تحقيق أمن واستقرار المجتمع.
4. بيان معوقات تنفيذ الشرطة المجتمعية.

رابعاً: منهجية البحث: اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي، لوصف موضوع الشرطة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة، من خلال المراجع المتوفرة – بالرغم من قلتها – مع استخدام المنهج المقارن لمعرفة مدى نجاح تجربة الشرطة المجتمعية في بعض الدول.

خامساً: خطة البحث: قمت بتقسيم البحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: ماهية الشرطة المجتمعية.

المطلب الثاني: آليات بناء وتعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع.

المطلب الثالث: دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة.

المطلب الرابع: تجارب مختلفة لتطبيق الشرطة المجتمعية ومدى إمكانية تطبيقها في اليمن.

المطلب الخامس: معوقات الشرطة المجتمعية.

المطلب الأول

ماهية الشرطة المجتمعية

كانت وظيفة الشرطة قديماً مقتصرةً على القيام بأدوار إدارية وقضائية، ولكن في ظل التقدم الاجتماعي والعلمي أصبح للشرطة وظيفة اجتماعية، فلم تعد وظيفة الشرطة في المجتمعات الحديثة مقصورة على المحافظة على الأرواح والأعراض وحفظ الأمن ومكافحة الجريمة فحسب، بل اتسعت حتى شملت خدمات اجتماعية عديدة؛ كالخدمات المتعلقة بالتوعية والنصح والوقاية وحماية أخلاق الأفراد ورعاية سلوكهم الاجتماعي بقصد الإسهام في توفير الحياة الآمنة لأفراد المجتمع، ولا شك أن هذه الخدمات تؤدي إلى نشر مفهوم الشرطة المجتمعية بين أفراد المجتمع[1].

وتنطلق فلسفة مفهوم الشراكة المجتمعية من أن مسؤولية تحقيق الأمن قد أصبحت مشتركة بين جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، كما أن هذه الشراكة يمكن تحقيقها بتعزيز الوقاية من الظواهر السلبية وأنماط السلوك الإجرامي، بما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع[2].

ونجد أن مصطلح الشرطة المجتمعية يأتي مقارباً لمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أحد المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، وفي ذلك يقول رسولنا الكريم ﷺ: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"[3].

وللمزيد من البيان حول مفهوم الشرطة المجتمعية، فإننا سنتناول هذا المطلب في فرعين، على النحو الآتي:

الفرع الأول

مفهوم الشرطة المجتمعية

أولاً: تعريف الشرطة المجتمعية: يتألف مفهوم الشرطة المجتمعية من تعبيرين مختلفين، في مدلولهما؛ الأول: تعبير "الشرطة"، والثاني تعبير "المجتمع"، ولكل منهما دلالته التي تختلف عن دلالة الآخر، ولا شك أن اجتماعهما يولد دلالة جديدة.

---

(1) د.محمود محمد عبد الله كسناوي: أطر دعم التعاون والتنسيق بين الشرطة ومؤسسات المجتمع، ندوة الأمن مسئولية الجميع (الشرطة المجتمعية)، الأمن العام، 1429هـ، ص12، منشور على الرابط الإلكتروني: dhd4train.net/pdf/research/education/7.doc تاريخ الدخول: 2019/10/18م، الساعة 10:19 pm.

(2) أحمد مبارك سالم: الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 160، ط1، 2010م، ص9.

(3) أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، دار طيبة، الرياض، 1427هـ – 2006م.

فإذا كان مفهوم الشرطة يستخدم للدلالة على المؤسسة المعنية بحماية النظام العام بجميع عناصره (الأمن العام، الصحة العامة، السكينة العامة)، وإذا كان مفهوم المجتمع يستخدم للدلالة على الأفراد والمؤسسات وما يسود بينهما من قيم ومعايير أخلاقية واجتماعية تحدد أنماط التفاعل، فإن مفهوم "الشرطة المجتمعية": يعني المؤسسة المعنية بحماية المجتمع بقيمه وأخلاقه وعاداته التي استقر عليها، وتشكل الأساس في بنائه[1].

وقد عرفها البعض بأنها: "استراتيجية تنظيمية تهدف إلى انفتاح الشرطة التقليدية على المجتمع، وتحقيق شراكة حقيقية بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤوليات الشرطية والأمنية بمفهوم شامل وتعاون طوعي"[2].

وهناك من عرفها بأنها عبارة عن: "فلسفة (طريقة تفكير)، واستراتيجية تنظيمية (طريقة لتطبيق الفلسفة)، تسمح لرجال الشرطة والمجتمع من العمل معاً في طرق جديدة لحل مشاكل الجرائم، والشغب، وقضايا الأمن، من أجل تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد المجتمع"[3].

وتأسيساً على ما سبق، فإن هذه التعريفات لا تخرج عن كون الشرطة المجتمعية عبارة عن نشاط تقوم به هيئة الشرطة لإدخال المجتمع بشكل تنظيمي في عمليات مكافحة الأنشطة الإجرامية، في إطار تشاركي يهدف في المقام الأول إلى الوقاية من الجريمة قدر الإمكان[4].

ثانياً: أهمية وجود نظام الشرطة المجتمعية: تظهر أهمية الشرطة المجتمعية في إيجاد آلية تعاون بين الشرطة والمجتمع لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع، فعلى الرغم من أن مسئولية توفير الأمن والطمأنينة من واجبات الشرطة كاختصاص أصيل، إلا أن توفيره بالشكل المطلوب يقع على عاتق كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية والمواطنين،

([1]) د. أحمد الأصفر: الجوانب الاجتماعية للشرطة المجتمعية، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19-1421/1/21هـ الموافق 24- 2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2001، منشور على الرابط الإلكتروني: dhd4train.net/pdf/research/education/7.doc تاريخ الدخول: 2019/10/18م، الساعة 10:30 pm.

([2]) عبدالله حليوة مقرة بشير: الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الرباط الوطني، 2016م، ص24. منشور على الرابط الإلكتروني: http://criminal-research.ribat.edu.sd/repository/research/498 تاريخ الدخول 2019/10/18م، الساعة 10:35 pm.

([3]) شارمالا نايدو، وغراهام ماتياس، وسيمون رين: فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية، ترجمة مركز شرق وجنوب شرق أوروبا لتبادل المعلومات (SEESAC)، بليغراد، صربيا، الإصدار الثالث، 2007م، ص33، منشور على الرابط: http://beta.cedhd.org/project/ تاريخ الدخول: 2019/10/18م، الساعة 10:45 pm.

([4]) د.حسين محمد الشامي: الشرطة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة، المؤلف أحد المقررات الشرطية – كلية الشرطة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط1، 2019م، ص10.

وتزداد أهمية وجود الشرطة المجتمعية – في الوقت الراهن – من ضرورة وجود تكامل بين الدولة والمجتمع بتنظيماته المختلفة، لمواجهة التزايد الكبير في حجم الجرائم[1]. كما يُحقق نظام الشرطة المجتمعية مجموعة من الفوائد، نذكر منها ما يلي[2]:

1. انخفاض مستوى الجريمة والخوف منها معاً.
2. زيادة درجة الثقة بين الشرطة والجمهور لما سينجم عنها من فتح قنوات الحوار والتواصل الفكري بين الطرفين.
3. يُمكّن الشرطة من جمع المعلومات عن الأنشطة الإجرامية بشكل أكثر موثوقية، وبتكلفة أقل، وأقل خطراً.
4. إيجاد برامج عمل فاعلة، والوصول إلى مقترحات تسهم في معالجة المشكلات والمعوقات.
5. قدرة رجل الشرطة على متابعة المشكلات الاجتماعية عن قرب وأكثر موضوعية.
6. إيجاد وتعزيز ثقافة الحوار الإيجابي الهادف إلى تحديد المشكلات ووضع الحلول الملائمة لها.
7. تغطية القصور في الموارد البشرية التابعة للشرطة، من خلال مشاركة المواطنين، كما أنه يُعد رصيد احتياطي للشرطة للانخراط في المستقبل.
8. يُصبح المواطن أكثر المناصرين للشرطة، ومدافعاً عنها.
9. رضا الجمهور وقناعته بالجهود الشرطية المبذولة وفاعليتها وأهميتها.
10. زيادة الرضا الوظيفي لرجال الشرطة، وإعلاء قيم العمل الشرطي في نفوسهم.
11. مشاركة المواطنين للشرطة تجعل الشرطة تتجه للمهام الأكثر خطورةً، أو التي تحتاج إلى مهارات فنية دقيقة.

الفرع الثاني

أهداف الشرطة المجتمعية

الشرطة المجتمعية لا تهدف فقط إلى مكافحة الجريمة بالتعاون مع أفراد المجتمع، بل تهدف أيضاً إلى التقليل منها، بالاستفادة من المصادر المباشرة للمعلومات المتوفرة لدى المواطنين، وذلك بعد كسب ثقة المواطنين بالتواجد المستمر بينهم، مما يشجعهم على المشاركة في أداء المهام الأمنية انطلاقاً من هذه الثقة، ويصبح المواطن شريكاً في العمل الأمني[3].

([1]) د. عبدالعزيز خزاعلة: الشرطة المجتمعية، المفهوم والأبعاد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1998م، ص33، 34.

([2]) د. عباس أبو شامة: أساليب العمل الشرطي المجتمعي، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19- 1421/1/21هـ الموافق 24- 2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2001، ص31. شارمالا نايدو، وغراهام ماتياس، وسيمون رين: مرجع سابق، ص33. صلاح الدين عبد الحميد عبدالمطلب: سبل المشاركة بين الشرطة والجمهور ، مؤتمر السلامة المرورية، جامعة الشارقة، الشارقة، 13- 15 مارس 2006م، ص226.

([3]) د.محمود محمد عبد الله كسناوي: مرجع سابق، ص13.

وللمزيد من البيان، فإن نظام الشرطة المجتمعية يهدف إلى تحقيق الآتي[1]:

1. العمل على احترام القوانين واللوائح المعمول بها في البلاد وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.
2. تحقيق نظرية الأمن مسئولية الجميع في فكرته ومستوياته، من خلال المشاركة المتبادلة بين الشرطة والجمهور.
3. الوقاية من الجريمة وتحقيق نوع من الانضباط في المجتمع يُعين على خفض معدلات الجريمة والانحراف.
4. تكوين رأي عام مستنير وواعٍ لمخاطر الإجرام والانحراف في واقع المجتمع، والعمل على مؤازرة جهاز الشرطة في مكافحة الجريمة.
5. تثبيت ودعم قيم المجتمع الإيجابية ومحاربة العادات والسلوكيات الضارة فيه.
6. تحسين الصورة الذهنية للشرطة لدى أفراد المجتمع من أجل الوصول إلى أعلى درجات الثقة بينهما.
7. العمل على نشر الثقافة الأمنية، وغرس روح المسئولية في الجميع، والعمل على استثمار هذه الثقافة في تحقيق التعاون لخير المجتمع.
8. تنمية روح التعاون والمسئولية المشتركة وزيادة التقارب بين رجال الأمن وأفراد المجتمع وتنمية الحس الأمني وخلق ثقافة أمنية لدى أفراد المجتمع من خلال توظيف واستثمار الطاقات والقدرات المتاحة في المجتمع لتحقيق الأمن الشامل.
9. معالجة المشكلات والخلافات الأمنية التي يمكن حلها بالطرق الودية وفقاً للقانون.
10. تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة الجريمة والوقاية منها، وذلك بإشراك أفراد المجتمع في الإبلاغ عن السلوكيات الخاطئة والمخالفات الأمنية.
11. تأسيس قاعدة بيانات شاملة، لمتابعة ودراسة وتحليل الظواهر والمستجدات الأمنية في المجتمع.
12. تمكين الأسرة والمؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني من دورهم الوقائي من الجريمة والحد من انتشارها.
13. المساهمة في تطوير آليات العمل التطوعي وأصدقاء الشرطة في المجتمع ودعم أعمال مجالس الشرطة لخدمة المناطق وتقديم النصح والإرشاد.

([1]) حول هذا الموضوع يُنظر: أحمد مبارك سالم، مرجع سابق، ص11. عبدالله حليوة مقرة بشير، مرجع سابق، ص24. د. محمد إبراهيم عمر الأصبيعي، النماذج العربية للشرطة المجتمعية، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19- 1421/1/21هـ الموافق 24-2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2001م، ص40. د. عبدالله عبدالغني غانم، الشرطة المجتمعية المفاهيم والأهداف والتصور المقترح للتطبيق، ندوة الأمن مسئولية الجميع، الدورة السنوية الأولى، ص13. منشور على الرابط الإلكتروني: https://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/59793?locale-attribute=en تاريخ الدخول 2019/10/19م، الساعة 10:00 pm.

14. تهدئة روع ضحايا العنف الأسري وتهيئتهم للحياة الطبيعية والاندماج في المجتمع.

15. تطوير أساليب العمل الشرطي والانتقال به من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب المجتمعي، بما يخدم مصلحة أمن المجتمع واستقراره وازدهاره.

المطلب الثاني

آليات بناء وتعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع

لتعزيز وبناء الثقة بين الشرطة والمواطنين، ينبغي على الشرطة والمواطنين القيام بالمهام المنوطة بهم، نبينها في فرعين:

الفرع الأول

آليات بناء وتعزيز الثقة من قبل أجهزة الشرطة

تتعدد المهام المنوطة بالشرطة لتعزيز الثقة مع أفراد المجتمع، فهي تمتد إلى ميادين ومجالات متعددة، نذكر منها[1]:

1. العمل على تحسين صورة الشرطة لدى الجمهور، من خلال رفع كفاءة رجل الشرطة المهنية، والارتقاء بأساليب الأداء والتعامل مع الجمهور كقاعدة أساسية.
2. إشراك الجمهور في النشاط الأمني في بعض الأعمال؛ كأعمال الإغاثة والتحريات والدوريات ونحو ذلك.
3. حل المشكلات الاجتماعية قبل تطورها وتحولها إلى جرائم، وتتمثل خدمات الشرطة في هذا الشأن في محاولة الإصلاح بين المتنازعين بتقديم النصح لهم ومعالجة الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلات.
4. مشاركة رجل الأمن في الفعاليات المجتمعية.
5. تعزيز مفاهيم احترام القانون من خلال البرامج التوعوية والتثقيفية المخطط لها مسبقاً.
6. تقديم الخدمات الأمنية والمساندة للمواطنين بجودة عالية.
7. إعداد الدراسات والبحوث لتعزيز الثقة بين الشرطة والمجتمع.
8. وللشرطة مهام أخرى في مجال إصلاح وتأهيل المسجونين وكسب ثقتهم؛ منها ما يلي:

([1]) حول هذا الموضوع يُنظر: د. محمد الأمين البشري: شرطة المجتمعية، مفهوماتها وتطبيقاتها العملية، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19- 1421/1/21هـ الموافق 24- 2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2001م، ص226. د. عبدالعزيز خزاعلة: الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص40 وما بعدها. د. عبد الكريم عبد الله المجيدلي الحربي: الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض من 21- 24 فبراير 1425هـ، الأمن العام، شرطة الرياض، ص19.

أ- التأهيل والتدريب المهني.

ب- التوعية الدينية والتثقيف الاجتماعي.

ج- الرعاية اللاحقة للمساجين؛ هذا دور اجتماعي تقوم به إدارة السجون بوصفها إحدى المؤسسات الأمنية ممثلاً في الرعاية الاجتماعية لتأمين العمل الشريف بعد قضاء مدة السجن، ومساعدة الطلقاء.. الخ.

د- مساعدة أسر النزلاء بالاشتراك مع وزارة الشئون الاجتماعية؛ خاصةً إذا كان النزيل هو المعيل الوحيد.

الفرع الثاني

آليات بناء وتعزيز الثقة من قبل المجتمع

يقع على عاتق المجتمع العديد من المسئوليات لبناء وتعزيز الثقة مع الشرطة، ومن بين هذه المسئوليات ضرورة الإدلاء بالشهادة عند وقوع جريمة ما، فالشهادة واجب ديني، أكدها قول الله تعالى: "وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ"[1]. وفيما يلي نبين بعض هذه المسئوليات[2]:

1. قيام المواطنين بالتنسيق مع الشرطة في الإبلاغ عن أي عمل قد يؤدي إلى ارتكاب جريمة.
2. انضمام المواطنين في مراقبة التجمعات والأحياء السكنية.
3. عمل المواطنين مع الشرطة على إنارة الشوارع لتأمين سلامة المشاة، وتقليل فرصة الجريمة.
4. عقد اجتماعات مشتركة ومنتظمة، لمناقشة القضايا الأمنية المحلية.
5. اجتماع دوري بين الشرطة مع الآباء والمعلمين في الحي أو في المدرسة، لمناقشة مشاكل الطلاب؛ كالهروب من المدرسة أو اللعب في الشوارع.
6. تنظيم لقاءات بين الشرطة والمواطنين من وقت لآخر، لمناقشة مشكلات الحي.
7. قيام الشرطة والمواطنين في الحي بإعداد ونشر دورية (مجلة) تحتوي على أخبار الحي.

الخدمات الاجتماعية الأخرى التي يمكن تقديمها من قبل المجتمع المدني:

1. أعمال الإغاثة.

([1]) سورة البقرة: الآية (283).

([2]) حول هذا الموضوع يُنظر: د. عباس أبو شامة: مرجع سابق، ص19.

2. حماية الآداب العامة.

3. حماية الأحداث من الانحراف.

4. الرعاية اللاحقة للسجناء.

5. خدمات اجتماعية أخرى.

المطلب الثالث

دور الشرطة المجتمعية في الحد من الجريمة

لا شك أن طبيعة عمل الشرطة المجتمعية ترتكز – في المقام الأول – على الجانب الوقائي المتمثل في منع الجريمة قبل وقوعها، أي مجال الضبط الإداري، وحتى تستطيع الشرطة العمل على تنفيذ ذلك، ينبغي عليها اتباع آليات وخطوات معينة، نبينها في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول

آليات الشرطة المجتمعية للحد من الجريمة

تمارس الشرطة المجتمعية مهامها ومسئولياتها للحد من الجريمة من خلال الأعمال والمهام الآتية[1]:

1. تفعيل الدور الوقائي من الجريمة، من خلال إشراك المجتمع في هذه المسئولية، وكسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع، والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة.

2. وضع استراتيجية تنظيمية تضمن ترجمة كل فرد في مؤسسة الشرطة لفلسفتها من خلال التطبيق.

3. العمل على تنمية الحس الأمني لدى أفراد المجتمع، وبناء علاقات عامة مع الجميع دون استثناء.

4. تنظيم برامج توعوية وتثقيفية في المجالات المختلفة، بهدف رفع الحس الأمني للمواطنين والمقيمين، ونشر ثقافة الوقاية من الجريمة؛ كالتوعية بأضرار المخدرات، والتوعية المرورية، والدفاع المدني، والسلوكيات والممارسات الخاطئة وطرق تجنبها والوقاية منها، إلى جانب إقامة العديد من الندوات والمعارض الأمنية المتخصصة.

([1]) حول هذا الموضوع يُنظر: د. محمد الأمين البشري: مرجع سابق، ص226. شارمالا نايدو، وغراهام ماتياس، وسيمون رين: مرجع سابق، ص5 وما بعدها. صلاح الدين عبد الحميد عبدالمطلب: سبل المشاركة بين الشرطة والجمهور لتحقيق السلامة المرورية، مؤتمر السلامة المرورية، جامعة الشارقة، الشارقة، 13- 15 مارس 2006م، ص234.

5. العمل على تعميم وتثبيت القيم الإيجابية في المجتمع ومحاربة العادات الضارة والخاطئة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية.

6. عقد اللقاءات الفكرية التشاورية بصفة مستمرة بين رجال الشرطة وأفراد المجتمع (مواطنين، مقيمين، مؤسسات وهيئات، منظمات مجتمع مدني ...الخ).

7. عقد الاجتماعات المستمرة مع السلطة المحلية وأهالي المنطقة، للتعرف على المشكلات التي تواجه المواطنين، ودور الشرطة المجتمعية في حلها.

8. التعاون مع العديد من الجهات والمؤسسات بالدولة في تنظيم الاحتفالات والفعاليات الخاصة بالمناسبات الوطنية (الأعياد الوطنية، الفعاليات الشبابية والرياضية، ونحو ذلك).

9. وضع الخطط لحل المشكلات الفردية والصراعات والخلافات بأساليب الوفاق الاجتماعي.

10. إعداد وتصميم موقع إلكتروني يتضمن نموذجًا للمشاركة يسمح لأفراد المجتمع بالمشاركة عبر المساهمة بالرأي وعرض المشكلات وإبداء المقترحات والحلول.

11. تلمس احتياجات المجتمع والعمل على تلبيتها من خلال العلاقات الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع برجال الشرطة المجتمعية.

12. العمل على تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية، والإشراف على التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية في الدولة لتقديم المساعدة المادية والطبية والمعنوية للأشخاص المحتاجين والمتعرضين لأزمات عارضة.

13. فتح باب التطوع في العمل المجتمعي مع أفراد الشرطة، والعمل على تكوين مجموعات أصدقاء الشرطة.

14. التعاون مع الجاليات المقيمة في الدولة من خلال دعوتها لحضور الفعاليات التي تقيمها الإدارات الأمنية أو الوزارة، إلى جانب تلبية دعوة الجاليات لحضور مناسباتهم المختلفة والتي تعقد في مناطق تجمعاتهم.

15. الإشراف على متابعة ضحايا الجريمة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقضائي لهم.

16. تكريم المتعاونين مع الأجهزة الأمنية من المواطنين والمقيمين والمؤسسات والهيئات نظير إسهاماتهم في إنجاح البرامج والخطط الأمنية بصورة دورية.

17.مشاركة رجال الشرطة للمواطنين في معظم المناسبات الاجتماعية والوطنية والمهرجانات والاحتفالات بصفتهم الاجتماعية.

18.زيارة المرضي والمسنين ومصابي الحوادث المرورية والعمل على رفع روحهم المعنوية.

الفرع الثاني

المشاركة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة

يستطيع جهاز الشرطة تنفيذ المهام المناطة به من خلال إشراك أفراد المجتمع في العديد من المهام، نذكر منها ما يلي[1]:

1. **عقال الحارات:** في مجال الضبط الإداري يمكن أن يلعب عقال الحارات دوراً مهماً في الحيلولة دون وقوع الجرائم، حيث يمكن إشراكهم في الحملات التفتيشية الوقائية التي تقوم بها أجهزة الشرطة على أماكن الاشتباه وأوكار العصابات، وكذا تكليفهم بأعمال تنظيمية تخدم الأمن في إطار التجمعات السكنية، بالإضافة إلى دورهم في مجال الضبط القضائي باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي حسب ما نصت عليه المادة (84) من قانون الإجراءات الجزائية اليمني.
2. **المؤسسات التعليمية:** يمكن للشرطة المجتمعية أن تعمل برامج مشتركة مع مؤسسات التعليم؛ الحكومية والأهلية، لمحو الأمية والتوعية الأمنية من انحراف الأحداث والوقاية من الجريمة.
3. **الأسرة:** للأسرة دور كبير في التعاون مع الشرطة لنشر مفهوم الشرطة المجتمعية، نذكر منها ما يلي[2]:

أ- تربية الأبناء وإعدادهم لبناء علاقة وطيدة تقوم على التفاهم والتعاون بينهم وبين أجهزة الشرطة لتحقيق أهداف الأمن.

ب- تربية الأبناء على تنفيذ القوانين والأنظمة؛ وعدم الإخلال بالنظام، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من انتشار الجريمة.

([1]) للمزيد حول هذا الموضوع يُنظر: د. حسين محمد الشامي: مرجع سابق، ص30 وما بعدها.

([2]) د.محمود محمد عبد الله كسناوي: مرجع سابق، ص24.

ج- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع وقوع الجريمة، من خلال تربية الأبناء على الوقاية من الجريمة والابتعاد عن المجرمين، وتربيتهم على الأخلاق الحميدة والسلوك القويم ومراعاة حق الجار وعدم الاعتداء على الآخرين.

د- التبليغ عن المجرمين: يتطلب نشر مفهوم الشرطة المجتمعية تعاون المواطنين مع رجال الشرطة للتبليغ الفوري عن المجرمين، وهذا الأمر يتطلب تربية الأبناء على أهمية التبليغ عن الجرائم وتقديم البلاغات والشكاوى في الوقت الملائم، وذلك من منطلق أن هذا الأمر يساعد على كشف الجرائم ويسهل معاقبة مرتكبيها، وحماية الأرواح والأموال والأعراض.

هـ- التقدم بالأدلاء بالشهادة: وهذا الأمر يتطلب تربية الأبناء على الشجاعة في التقدم بالأدلاء بالشهادة إذا طلب منهم ذلك، لأن ذلك يساعد رجال الأمن على ضبط الجريمة والتوصل إلى معرفة مرتكبيها.

4. **مجال المرور**: يمكن أن يؤدي المواطنين دوراً فعالاً في تنظيم حركة المرور والتقليل من المخالفات المرورية، تحت الإشراف الرسمي من قبل سلطة المرور.

5. **الحرس المدني (الليلي)**: يقوم أفراد الحرس المدني بالعديد من المهام المعاونة لأجهزة الشرطة؛ منها الحراسات الليلية للأحياء السكنية وما يوجد بها من مساكن ومرافق عامة أو خاصة، بالإضافة إلى دورهم في الإبلاغ عن أي أعمال مشبوهة يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بالأمن والاستقرار.

6. **الشخصيات الاجتماعية**: تلعب الشخصيات الاجتماعية دوراً هاماً في مجال الشرطة المجتمعية؛ نظراً لما يتمتعون به من نفوذ وتأثير في نفوس الآخرين، حيث يمكن مشاركتهم في الوقاية من الجريمة وتدعيم الأمن والاستقرار وفق الضوابط القانونية.

المطلب الرابع

تجارب مختلفة لتطبيق الشرطة المجتمعية ومدى إمكانية تطبيقها في اليمن

اختلفت تجارب الدول في تطبيق "الشرطة المجتمعية"، فهناك حكومات اعتمدت استراتيجية طويلة المدى لمشاركة المواطن في المسئولية الأمنية، بحيث جعلته شريكاً فعالاً في الحفاظ على الأمن، وتنازلت عن بعض مهامها الأمنية لمؤسسات وجمعيات أخرى تعمل تحت إشرافها، ودول أخرى أشركت المواطن من خلال استراتيجية قصيرة المدى لمواجهة مواقف وظواهر معينة، وفيما يلي نبين تجارب بعض هذه الدول على النحو الآتي:

الفرع الأول

التجارب الأجنبية لتطبيق الشرطة المجتمعية

أولاً: التجربة البريطانية: ظهر مفهوم الشراكة المجتمعية في بريطانيا عن طريق ما يعرف بالمؤسسة الأهلية البريطانية، والتي تعمل في مجال الوقاية من الجريمة منذ عام 1982م، ويعني هذا المفهوم أن على المواطن أن يتجه إلى الشرطة لمساعدتها على أدائها لمهامها، وما على الشرطة إلا أن تعامل المواطن كصاحب حقوق في الخدمات الأمنية. وتهدف الشرطة في بريطانيا إلى جعل المواطن عين وأذن الشرطة، ويساهم بشكل فعّال في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع[1].

واعتمدت الحكومة البريطانية السياسة الوقائية ضد الجريمة والعنف في المجتمع، عبر إقرار نظام الوساطة الاجتماعية القضائية للحد من تفاقم النزاعات والخلافات الاجتماعية التي تحدث بين المواطنين، ونظام الوساطة العائلية، والمتمثل بقيام القضاة في حال حدوث المشكلات المدنية بتعيين شخصيات مرموقة للتوسط في حل القضايا المعروضة، لاسيما تلك القضايا العائلية؛ كالطلاق والحضانة والنفقة ونحو ذلك، والعمل على حل النزاع بطرق ودية، الهدف منها عدم تأثر الأطفال بالنزاعات والخصومات العائلية والطلاق أو الانفصال العائلي، والتخفيف على أقسام الشرطة والمحاكم القضائية.

([1]) عبدالله حليوة مقرة بشير: المرجع السابق، ص54.

ثانياً: تجربة اليابان في مجال الشرطة المجتمعية: الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة اليابانية يُبيّن وجود إدارة متخصصة بشئون الشرطة المجتمعية تنظيماً وتخطيطاً وتوجيهاً، من ضمن مهامها تنظيم حملات سنوية للوقاية من الجريمة، والقيام بأعمال الدوريات، وتنظيم اجتماعات لمكافحة الجريمة، وإصدار وتوزيع النشرات والمطويات التوعوية، ويتفرع عن هذه الجمعيات الأهلية مراكز اتصال، يتم انتخاب العاملين فيها عن طريق الاجتماعات الدورية لجمعيات الوقاية من الجريمة، وتقوم هذه المراكز بالمهام الآتية[1]:

1. التبليغ عن الحوادث الجنائية وغير الجنائية.
2. الإشراف على المناقشات التي تبحث وتعالج الظاهرة الإجرامية والسلوكيات المنحرفة.
3. توزيع المطبوعات والنشرات الخاصة بالوقاية من الجريمة.

ويضم كيان الشرطة المجتمعية (475) ألف مواطن على مستوى اليابان، وأكثر من (1100) متعاون يعملون على مدى أربع وعشرين ساعة، من أجل رصد الأحداث وحل القضايا وتوعية الأطفال وصغار السن من مخاطر الجريمة، وحل مشاكلهم العاطفية والنفسية.

كما أن هناك ورش عمل كآلية أخرى في المجتمع الياباني لتوعية الجمهور، وهناك رابطة السلامة المرورية التي تهدف إلى توعية المواطنين بمخاطر الطرق والحوادث المرورية، وتوجه الأفراد إلى استخدام وسائل المواصلات العامة بدلاً من السيارات الخاصة، للحد من الازدحام والحوادث المرورية.

ثالثاً: تجربة فرنسا في تطبيق الشرطة المجتمعية: كان لفرنسا فضل السبق في تفعيل دور الشراكة المجتمعية في المجتمع الفرنسي، حيث تمت صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطنين بأسلوب يهدف إلى الإسهام الإيجابي من الطرفين (الشرطة، المواطن) في العملية الأمنية. ويقوم مفهوم الشرطة المجتمعية في فرنسا على مبدأ: "أن على الشرطة أن تقترب من المواطن بدلاً من أن يقترب المواطن منها"، عكس التجربة البريطانية التي تقوم على مبدأ "أن على المواطن أن يقترب من الشرطة". لذلك فإن على الشرطة أن تغير من أسلوب تعاملها من المواطن وأن تقترب منه بما يخدم العمل الأمني[2].

([1]) د. محمد الأمين البشري: الشرطة المجتمعية، مرجع سابق، ص210 وما بعدها.

([2]) أحمد مبارك سالم: مرجع سابق، ص14.

وتتمثل التجربة الفرنسية في تطبيق شعار الأمن مسئولية الجميع، باعتماد استراتيجية شاملة، حيث أنشئت مجالس وطنية للوقاية من الجريمة على مستوى كل محافظة، بلغت (650) مجلساً يشمل كل المحافظات والولايات الفرنسية، وتضم هذه المجالس نخبة من رجال الأمن والعدل، وعدد من التربويين والاجتماعيين وممثلي النوادي الشبابية، وأعضاء من الجمعيات الأهلية المختلفة، بالإضافة إلى عدد من المختصين في ميادين ذات صلة بالجريمة والانحراف.

وتشرف على هذه المجالس وزارة الداخلية، وتقوم هذه المجالس بإعداد برامج خاصة للوقاية من الجريمة موجهة للمجتمع، ومن آليات هذه المجالس تعيين مواطنين للقيام بأعمال الحراسة والمراقبة لأحيائهم تدفع أجورهم البلدية، وفقاً لميزانية تقارب (45) مليون دولار، وأثبتت التجربة فعاليتها بعد نجاح حملات ضد السطو المنزلي وسلب المتاجر في تخفيض معدلات تلك الجرائم إلى الثلث تقريباً.

الفرع الثاني

التجارب العربية لتطبيق الشرطة المجتمعية

يمكن إجمال مهام الشرطة المجتمعية في الوطن العربي بالنظر إلى حجم المخاطر والتحديات التي تهدد بنيان المجتمع وأسسه، على النحو الآتي[1]:

1. مقاومة الأخطار التي تهدد القيم الدينية والثقافية والحضارية والأخلاقية.
2. مقاومة الأخطار التي تهدد البناء الاجتماعي العربي (الأسرة، القرابة).
3. معالجة المشكلات الاجتماعية.
4. معالجة المشكلات التي يمكن أن تكون سبباً لانحراف بعض الأفراد والجماعات.
5. الحد من تفاقم النزاعات والخلافات الاجتماعية التي تحدث بين المواطنين.

([1]) د. أحمد الأصفر: مرجع سابق، ص171.

وقد حرصت الدول العربية على دعم مسيرة الأجهزة الأمنية بتأييد جماهيري ومشاركة شعبية، ويمكن إجمال الاهتمام العربي بالشرطة المجتمعية في الآتي[1]:

1. **الأخذ بمبادئ الدفاع الاجتماعي، المتمثلة في الآتي:**

أ- الاعتراف بأن الكفاح ضد الجريمة من الواجبات الأساسية التي تقع على المجتمع ككل.

ب- غالباً ما يلجأ المجتمع في كفاحه ضد الجريمة إلى وسائل مختلفة؛ سواءً قبل وقوع الجريمة أو بعد حدوثها، وتعتبر المساهمة الجماهيرية من أهم المكنات المستخدمة في ذلك.

ج- الهدف من هذه الجهود ليس حماية المجتمع من المجرمين فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أهداف أخرى من أهمها: حماية أعضاء المجتمع أنفسهم من خطر الوقوع في الجريمة، وتأهيل وإصلاح من وقع منهم في الإجرام أو الانحراف، وإعادته إلى المجتمع إنساناً سوياً.

2. **المؤتمرات العربية للدفاع الاجتماعي:** عقب اعتماد مفهوم عربي للدفاع الاجتماعي دأبت الدول العربية منذ عام 1970م على عقد مؤتمر سنوي للدفاع الاجتماعي تتولى فيه دراسة جوانب الدفاع الاجتماعي تجاه الجريمة والانحراف، ومن هذه المؤتمرات:

أ- المؤتمر الأول للدفاع الاجتماعي الذي عقد ما بين 4- 9 إبريل 1970م - الكويت.

ب- المؤتمر الثاني للدفاع الاجتماعي الذي عقد ما بين 11- 15 أكتوبر 1971م – طرابلس، ليبيا.

3. **اعتماد الاستراتيجية الأمنية العربية:** حيث أكدت في بندها السابع على جملة من المنطلقات التي تتصل بدور الجمهور وضرورة إسهامه في دعم الأجهزة الأمنية، وأهم هذه المنطلقات ما يلي:

أ- تصعيد إسهام المواطنين في مجالات الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

ب- دعم تلك النشاطات بأنشطة توعية وتعليم للجماهير لتستوعب دورها الحيوي في هذا المضمار.

([1]) د. محمد إبراهيم عمر الأصبيعي: مرجع سابق، ص63.

ج- النهوض بالمستوى الثقافي والتعليمي لرجال الشرطة لاستيعاب هذا الدعم وإثرائه بزيادة كفايتهم وفاعليتهم بأداء واجباتهم على أحسن وجه وتحسين صلتهم بالجمهور.

4. اهتمام مؤتمرات قادة الشرطة والأمن العرب المستمر في الدعوة إلى الاستعانة بالمواطنين لدعم رجال الأمن للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

5. النص في التشريعات العربية على ضرورة مساهمة المواطنين في التبليغ عن الجرائم ..إلخ.

وفيما يلي نستعرض تجارب بعض الدول العربية التي أدخلت نظام الشرطة المجتمعية:

أولاً: تجربة دبي في تطبيق الشرطة المجتمعية: في بداية عام 2000 دشنت شرطة دبي مجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع، والمجالس الشرطية لخدمة الأحياء بعضوية مدنيين، كما فتحت عضوية هذه المجالس للمواطنين، ويهدف المجلس إلى دراسة الظواهر والمشكلات المتعلقة بالجوانب الأمنية التي يعاني منها الجمهور داخل إمارة دبي، كما تقوم شرطة دبي بطرح برامج متكاملة للوقاية من الجريمة[1].

ثانياً: تجربة الأردن في تطبيق الشرطة المجتمعية: قامت التجربة الأردنية على فكرة مفادها ضرورة التواصل مع الجمهور والتحاور معه، لتحقيق الضبط الاجتماعي، والوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معدلات الجريمة، من خلال تحفيز المواطن على التعاون مع الشرطة لحفظ الأمن والنظام، من خلال جملة من الإجراءات، نُبينها فيما يلي[2]:

1. إنشاء مجلس محلي في كل مخفر (مركز شرطة)، مكون من جميع أطياف المجتمع المحلي، لبحث الوضع الأمني شهرياً، واستعراض أبرز الجرائم التي وقعت وطرق مواجهتها.

2. عقد دورات متخصصة للمواطنين في المجال الأمني، تسمى "دورات أصدقاء الشرطة"، وإنشاء جمعية تسمى "جمعية أصدقاء الشرطة"، تقدم برامج متعددة ذات طابع شرطي.

3. فتح قنوات تواصل مع الجمهور في عدة مجالات، الغرض منها إبراز المشاركات الاجتماعية مع الجمهور، للإداء بأية معلومات أمنية.

([1]) عبدالله حلية مقرة بشير: مرجع سابق، ص65.

([2]) د. حسين محمد الشامي: مرجع سابق، ص53.

ثالثاً: مدى إمكانية تطبيق الشرطة المجتمعية في اليمن:

المجتمع اليمني من المجتمعات التي لا تزال محافظة على القيم والمبادئ المنبثقة من الدين والعرف، مما يجعل تطبيق الشرطة المجتمعية في المجتمع اليمني أمراً سهلاً، فالمجتمع اليمني بطبعه يرفض الظلم ويرفض الاعتداء على الآخرين، كما يرفض الممارسات الخاطئة، كذلك يسعى بشكل فطري إلى التعاون مع الآخرين ولو بطلب بسيط، وهذا يجعل تطبيق الشرطة المجتمعية أمراً في غاية السهولة، بشرط أن تتحقق الثقة بين الشرطة والمجتمع.

وتأسيساً على ذلك، فإنني أرى مع من يرى[1] أنه يمكن تطبيق نظام الشرطة المجتمعية في اليمن، على أن تكون عبارة عن هيئة أو إدارة ضمن الإطار العام للشرطة، على أن يتم اختيار أفراد الشرطة المجتمعية من قبل الشرطة والمجتمع وفق ضوابط تُحدد مسبقاً، مع تحديد مهامها واختصاصاتها.

([1]) د. حسين الشامي: مرجع سابق، ص60.

المطلب الخامس

معوقات تطبيق الشرطة المجتمعية

يوجد العديد من المعوقات التي تقلل من الدور الاجتماعي للشرطة المجتمعية؛ منها ما يتصل بالمجتمع ومؤسساته، ومنها ما يتعلق بالأجهزة الأمنية، نبينها في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول

المعوقات التي تتصل بالمجتمع ومؤسساته

هناك العديد من المعوقات من جهة المجتمع ومؤسساته، نذكر منها ما يلي[1]:

1. الاتكاء على الدولة وتحميلها المسئولية الكاملة عن أعمال الأمن، فالاعتقاد السائد في المجتمع أن المحافظة على الأمن مسئولية الأجهزة الأمنية وحدها.
2. الغموض في مفهوم الشراكة المجتمعية، وصعوبة وضع معايير لقياس أداء وفاعلية الشراكة المجتمعية.
3. غياب جهاز أو هيئة محددة تشرف على الشراكة المجتمعية.
4. غياب التشريعات التي تحدد دور مؤسسات المجتمع في الشراكة المجتمعية.
5. افتقاد الشراكة المجتمعية للمنهجية، حيث تعتمد على الاجتهادات الشخصية.
6. الجمود والروتين الذي تتصف به مؤسسات المجتمع المدني.
7. الحاجز النفسي الموجود بين المواطنين ورجل الشرطة الذي يرجع إلى بعض الأسباب التاريخية، حيث كانت المناصب الرئيسة في الشرطة يتولاها بعض الأشخاص الذين كانوا يسخرون جهاز الشرطة لخدمة السلطة، الأمر الذي جعل المواطنين يتخوفون من الشرطة ويعملون على عدم التعامل مع أفرادها[2].
8. ضعف مستوى القدرات عند بعض أفراد منظمات المجتمع المدني[3].

([1]) د. راشد بن سعد: الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية، ص29 وما بعدها، بحث منشور على الرابط الإلكتروني: nshr.org.sa/wp-content/uploads/2013/10/999.pdf، تاريخ الدخول: 2019/10/18م، الساعة 11:35 pm.

([2]) د. عبد الكريم عبد الله المجيدلي الحربي: مرجع سابق، ص19.

([3]) لبيب شائف محمد: دليل المشاركة المجتمعية في السياسة العامة على المستوى المحلي، وزارة الإدارة المحلية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2012م، ص23.

9. طبيعة وظيفة المؤسسة الأمنية: المؤسسات الأمنية باعتبارها هيئة تنفيذية تعمل على صيانة الأمن العام وتعمل على تنفيذ النظم، ومن الصعب عليها تطبيق ذلك دون وجود سلطة يمكن من خلالها اتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على مكافحة الجريمة والحد منها؛ ومن تلك الإجراءات تتبع الجناة والقبض عليهم، وهذه السلطات تجعل بعض المواطنين يتخوفون من التعسف في استخدامها، وهذا بطبيعة الحال قد ينشئ حاجزاً نفسياً بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية[1].

الفرع الثاني

المعوقات التي تتصل بأجهزة الشرطة

تتمثل تلك المعوقات في الآتي[2]:

1. إحجام الأجهزة الأمنية عن إشراك المجتمع المدني ومؤسساته في مراحل المشاركة المجتمعية؛ كالتخطيط والتنظيم والتنفيذ.
2. عدم ثقة الأجهزة الأمنية في قدرة مؤسسات المجتمع المدني وأفراده على تحمل المسئولية والمشاركة في القضايا الأمنية.
3. اتساع ميدان عمل المؤسسات الأمنية: إن ميدان عمل الشرطة لم يعد مقصوراً أساساً على الجماعة الصغيرة؛ بل ألقيت على عاتقهم مهام أخرى، فكلما زاد التطور الحضاري ونفذت خطط التنمية أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على جهاز الشرطة واتسع ميدان عملها. وهذا الاتساع في كافة المجالات – سواءً كانت ذات طبيعة إجرامية أو غيره – أدى إلى قيام الشرطة بوضع لوائح وتنظيمات تفرض مزيداً من القيود حينما لا تكون الأمور عادية، مما يزيد ذلك من سخط المواطنين على الشرطة.
4. ضعف التدريب لدى بعض أفراد الشرطة، مما ينعكس سلباً في التعامل في المواقف المختلفة مع الجمهور، ويؤدي إلى تذمر جمهور المواطنين من أداء جهاز الشرطة[3].

([1]) د. عبد الكريم عبد الله المجيدلي الحربي: المرجع السابق، ص19.

([2]) للمزيد يُنظر: د. راشد بن سعد: مرجع سابق، ص33. د. عبد الكريم عبد الله المجيدلي الحربي: المرجع السابق، ص19.

([3]) د. عبدالله عبدالغني غانم: مرجع سابق، ص24.

الخاتمة

أولاً: النتائج: توصلت في نهاية هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. عدم وضوح مفهوم الشرطة المجتمعية، نظراً لغياب التشريعات التي تحدد دور مؤسسات المجتمع في مجال الشرطة المجتمعية، وعدم وجود معايير لقياس فاعليتها من عدمه.
2. وجود فجوة بين المواطنين ورجل الشرطة، واعتقاد سائد في المجتمع أن المحافظة على الأمن مسئولية أجهزة الشرطة وحدها.
3. ضعف ثقة الأجهزة الأمنية في قدرات أفراد المجتمع ومؤسساته على تحمل مسئولية المشاركة في القضايا الأمنية، بسبب ضعف مستوى القدرات عند البعض منهم.
4. ضعف التدريب لدى بعض أفراد الشرطة في التعامل في المواقف المختلفة مع الجمهور، مما عكس صورة سلبية لدى المواطنين عن أداء جهاز الشرطة.

التوصيات: في ختام هذا البحث أوصي بما يلي:

1. إجراء الدراسات والأبحاث المستفيضة عن الشرطة المجتمعية وفوائد وآليات تطبيقها، مع ضرورة الاستفادة من النماذج الناجحة في تطبيق نظام الشرطة المجتمعية.
2. اعتماد مقرر الشرطة المجتمعية كمقرر أساسي في كليات الأكاديمية ومراكز التدريب التابعة لوزارة الداخلية.
3. إعداد وتنفيذ برامج توعوية لأفراد المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

أ- إزالة الحاجز النفسي لديهم عن جهاز الشرطة، من خلال تحويل الاتجاهات السلبية عن منتسبي الشرطة إلى اتجاهات إيجابية.

ب- توعيتهم بأن عمل الشرطة هو خدمة لهم، وليس سلطة عليهم، وأن السلطات الممنوحة لمنتسبي الشرطة هي لحمايتهم وتحقيق استقرارهم.

4. إعداد وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية دائمة لمنتسبي الشرطة بالسلطات الممنوحة لهم قانوناً وعواقب تجاوزها.
5. تفعيل دور الأجهزة الرقابية لمراقبة أجهزة الشرطة في استخدامها للسلطات المخولة لها قانوناً.

قائمة أهم المراجع

أولاً: المراجع العامة والمتخصصة:

1. أحمد مبارك سالم: الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة، مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 160، ط1، 2010م.
2. د.حسين محمد الشامي: الشرطة المجتمعية ودورها في الحد من الجريمة، المؤلف أحد المقررات الشرطية، كلية الشرطة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط1، 2019م.
3. صلاح الدين عبد الحميد عبدالمطلب: سبل المشاركة بين الشرطة والجمهور لتحقيق السلامة المرورية، مؤتمر السلامة المرورية، جامعة الشارقة، الشارقة، 13- 15 مارس 2006م.
4. د. عباس أبو شامة: أساليب العمل الشرطي المجتمعي، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19- 1421/1/21هـ الموافق 24- 2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2001م.
5. د. عبدالعزيز خزاعلة: الشرطة المجتمعية، المفهوم والأبعاد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 1998م.
6. د. عبد الكريم عبد الله المجيدلي الحربي: الدور المجتمعي للمؤسسات الأمنية، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية، الرياض من 21- 24 فبراير 1425هـ، الأمن العام، شرطة الرياض.
7. د. عبدالله عبدالغني غانم: الشرطة المجتمعية المفاهيم والأهداف والتصور المقترح للتطبيق، ندوة الأمن مسئولية الجميع، الدورة السنوية الأولى.
8. لبيب شائف محمد: دليل المشاركة المجتمعية في السياسة العامة على المستوى المحلي، وزارة الإدارة المحلية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2012م.

9. د. محمد إبراهيم عمر الأصبيعي: النماذج العربية للشرطة المجتمعية، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19- 1421/1/21هـ الموافق 24- 2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2001م.

10. د. محمد الأمين البشري: الشرطة المجتمعية، مفهوماتها وتطبيقاتها العملية، أعمال الندوة العلمية "الشرطة المجتمعية"، الأساليب والنماذج والتطبيقات العملية، دمشق 19- 1421/1/21هـ الموافق 24- 2000/4/26م، مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2001م.

ثانياً: مراجع الإنترنت:

1. dhd4train.net/pdf/research/education/7.doc
2. dhd4train.net/pdf/research/education/7.doc
3. nshr.org.sa/wp-content/uploads/2013/10/999.pdf
4. criminal-research.ribat.edu.sd/repository/research/498
5. beta.cedhd.org/project/